مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 28، جانفي 2021، ص - ص: 697 – 718
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

الشاهد الشعري عند سيبويه بين التقعيد النحوي والضرورة الشعرية

The poetic witness of Sibawayh between grammatical laying down and poetic necessity

أ.د/ علي بن محمد الشهري
الكلية الجامعيّة بالقنفذة - جامعة أم القرى - المملكة العربيّة السعودية
amshehre@uqu.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2020/07/25 تاريخ القبول: 2021/01/09

الملخص:
تتناول هذه الدراسة الشواهد الشعرية التي وردت عند سيبويه، وحركة حرف الروي فيها تخالف ما قعد له سيبويه والنحويون قبله، لنتبين موقف سيبويه، هل قال: إنها حركة القافية أو الروي، أو أنه استخدم ما لديه من أدواتٍ لرد هذا الخروج إلى ما أصل له هو والخليل في نظرية العامل والمعمول.
وتنبع أهمية هذا البحث من أنه يلقي الضوء على هذه الشواهد في أهم كتابٍ نحوي؛ لنتعرف على منهج سيبويه منها، وهل كان موقفه صحيحًا، أم أنه بحاجةٍ إلى نظرٍ ومناقشةٍ.
وقد اقتضت طبيعة المقال أن يكون في مبحثين، يسبقان بمقدمةٍ وتمهيدٍ، وتتلوها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.
وقد تناولت المقدمة خطة البحث، وأهميته، والمنهج المتبع فيه.
أما التمهيد فقد تعرضت فيه لظاهرة التعارض بين قواعد النحو وقواعد العروض والموسيقى في القافية وحرف الروي، وكيف كان العلماء ينظرون إلى الإقواء.
وقد جاء هذا البحث في مبحثين على النحو التالي: الأول: الشواهد في باب إعراب الأفعال وبنائها، وهي ثلاثة عشر شاهدًا. الثاني: الشواهد في بابي المرفوعات والمنصوبات من الأسماء، وهي ثلاثة شواهد. وقد لخصت الخاتمة أهم نتائج البحث.
الكلمات المفتاحية: سيبويه؛ الشاهد؛ التقعيد؛ الضرورة؛ القافية.

Abstract:
His study is tackling the poetic witness that was stated in Sibawayh's works in which the movement of the final letter contradicts what Sibawayh and earlier grammarians abstained. Now, let's reflect on the position of Sibawayh, whether he said: It is the movement of the rhyme or the final letter, or he used his prepositions to return this dissent to its origin, as Sibawayh and El Khalil did in the factor and applied theory.
The value of this research stems from the fact that it highlights these witnesses in the most important grammatical book. Let's get to know Sibawayh's approach from it, and whether his position was correct, or he needs consideration and discussion?
The nature of the research required two subjects, preceded by an introduction and a preamble, followed by a conclusion and a list of sources and references.
The introduction examined the research plan, its significance, and the methodology used.

As for the preamble, I addressed the phenomenon of contradiction between the rules of grammar, prosodic rules, music in the rhyme and the final letter, besides, the way by which scholars perceived the irregular rhyme .
This research included two subjects as follows:
First - Witnesses in the parsing and building of verbs, which are thirteen.
Second - Witnesses in the sections of nominatives and accusatives of nouns, which are three .
The conclusion summarized the most important search findings.
key words: Sibawayh - Witness - Laying down - Necessity – Rhyme.

تمهيد

نطقت العرب على مقتضى سجيتها التي فطرها الله عز وجل عليها، فجاءت هذه اللغة الشريفة على ألسنة متكلميها معربة في نظمها ونثرها، وقد كان العرب الفصحاء الذين يتكلمون بالعربية قبل وضع علم النحو يدركون مواضع الخطأ واللحن، إلا أنهم لم يكونوا على علم بما تقتضيه نظرية العامل والمعمول التي يفسر النحويون اللغة العربية من خلالها، فقد جاء عند الجاحظ "قال الربيع: قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل، قال: إني إذًا لرجل سوءٍ، قلت: أتجر فلسطين، قال: إني إذًا لقوي"[1]، وجاء عند ابن فارسٍ:" قالوا: وسمع بعض فصحاء العرب ينشد:

نحن بني علقمة الأخيارا، فقيل له: لم نصبت "بني" ؟ فقال: ما نصبته، وذلك أنه لم يعرف من النصب إلا إسناد الشيء"[2]، فنظرية العامل النحوي التي جاءت مكتملةً في كتاب سيبويه تعتمد على عمل الكلمات في بعضها، حيث تتفاوت الكلمات في اللغة بين الإعمال والإهمال، وبين القوة والضعف في العمل، وقد وجد النحويون عندما وصفوا اللغة العربية أن الكلمات فيها تنقسم إلى أقسامٍ عدةٍ، على النحو التالي:

أولًا: كلمات مختصة إما بالأسماء أو الأفعال، وهي الحروف التي تأتي عاملة، ولا تأتي معمولة.

ثانيًا: كلمات تكون عاملة ومعمولة، كالأفعال المتصرفة، والمصادر، والأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل.

ثالثًا: كلمات تأتي معمولةً فقط، وهي الأسماء التي لا تشبه الأفعال.

رابعا: كلمات لا تكون عاملة ولا معمولة، وهي الحروف غير المختصة، كحروف الاستفهام وغيرها، وهي التي يسميها النحاة الحروف الهوامل.

ولذا فإن من أهم مقتضيات هذه النظرية أنه لا بد لكل معمول من عامل يعمل فيه، والأصل أن يكون العامل ظاهرا موجودا، فإن لم يوجد فإنه يقدر مضمرا، إذ يستحيل أن يوجد معمول بلا عامل، كما يستحيل وجود عامل من غير معمول يعمل فيه.

ولما كانت اللغة لا تسير على وتيرة واحدة، سواء في الشعر أم في النثر، كما هو الأمر في قوانين الطبيعة والمادة؛ ولما كانت لغة الشعر خاضعةً لقواعد العروض وموسيقاه فقد جاءت نصوص شعرية كثيرة تخالف ما وضعه النحويون من قواعد، فكثيرا ما تأتي أبيات فيها ألفاظ على خلاف ما يقتضيه العامل، فينشأ الخلاف بين النحاة والشعراء، ولعل بيت الفرزدق المشهور الذي أتعب النحويين، وهو قوله:

وعض زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مجلف

خير دليلٍ على ما نقول، فقد جاء "مجلف" مرفوعا، وحقه النصب؛ لأنه معطوف على مفعول به منصوبٍ، والعامل فعل قوي، وهو "يدع"، وقد تأوله النحويون بتعاليل ضعيفةٍ لا تثبت عند النظر، يقول ابن قتيبة: "وعض زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ

فرفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يرضي، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه؟ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه، فشتمه، وقال: علي أن أقول، وعليكم أن تحتجوا"[3].

وقد عابوا على الفرزدق أيضًا قوله:

على عمائمنا تلقي وأرحلنا على زواحف تزجى مخها رير

يقول ابن قتيبة: "وقد أنكر عليه عبد الله بن إسحق الحضرمي من قوله:

مستقبلين شمال الشأم تضربنا بحاصبٍ من نديف القطن منثورِ

على عمائمنا تلقي وأرحلنا على زواحف تزجى مخها ريرِ

مرفوعٌ، فقال: ألا قلت: على زواحف نزجيها محاسيرِ

فغضب، وقال:

فلو كان عبد الله مولًى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وهذا كثيرٌ في شعره على جودته"[4].

لقد كان الشاعر العربي الفصيح في عصور الاحتجاج يراعي قواعد الموسيقى والقافية إذا تعارضت مع قواعد النحو والعامل، فالتجوز في قواعد النحو أخف وطأةً عليه من ضياع الوزن والقافية، يقول ابن سلامٍ عن بيت "أو مجلف": " قال أبو عمرٍو: ولا أعرف لها وجهًا .

وكان يونس لا يعرف لها وجهًا.

قلت ليونس: لعل الفرزدق قالها على النصب، ولم يأبه، فقال: لا، كان ينشدها على الرفع، وأنشدنيها رؤبة على الرفع"[5].

ولقد كان الإقواء معيبًا، فلا يجوز أن ينشد بعض القصيدة منصوبًا، وبعضها مرفوعًا على طريق الإقواء، وهو معيب عند العرب، يقول الأخفش:" أما الإقواء فمعيب"[6]، ويقول قدامة بن جعفر:" ومن عيوبها الإقواء، وهو أن يختلف إعراب القوافي، فتكون قافية مرفوعة مثلًا، وأخرى مخفوضة أو منصوبة، وهذا في شعر الأعراب كثيرٌ جدا، وفي من دون الفحول من الشعراء أكثر، ولا يجوز لمولدٍ؛ لأنهم قد عرفوا عيبه، ....، وقد ركب بعض فحول الشعراء الإقواء في مواضع، مثل ما قال سحيم بن وثيلٍ الرياحي:

عذرت البزل إن هي خاطرتني فما بالي وبال ابني لبونِ

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ

فنون الأربعين مفتوحة، ونون اللبون مكسورة، ولكنه كأنه وقف القوافي، فلم يحركها"[7].

ولذا فإنهم كانوا، كما قال قدامة ، يتخلصون من الإقواء بالوقف على القوافي؛ لأنه وجهٌ من وجوه الإنشاد عند العرب، وقد نص عليه سيبويه في (باب وجوه القوافي في الإنشاد)، يقول:

"هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد، أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون، وما لا ينون؛ لأنهم أرادوا مد الصوت، وذلك قولهم، وهو لامرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل....

وإنما ألحقوه هذه المدة في حروف الروي؛ لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرفٍ الذي حركته منه، فإذا أنشدوا، ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجهٍ:...

وأما الثالث فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام، ولم تكن قوافي شعرٍ، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون لجريرٍ:

أقلي اللوم عاذل والعتاب"[8].

ولكن سيبويه والنحويين من بعده نظروا إلى الغالب في الإنشاد، وهو الترنم، فحاكموا الشعراء في ضوئه؛ إذ الأصل والقياس أن تتوافق قواعد النحو مع قواعد الشعر، حتى وإن كانت مقيدةً، يقول أبو سعيدٍ السيرافي: "والشاعر المقتدر يبني القافية على موجب الإعراب رفعًا أو نصبًا أو جرا، ثم يجري باقي القصيدة على تقدير ذلك الإعراب، وإن لم يظهر ذلك الإعراب، ولم يلفظ به، حتى لو أطلقت كانت بحسب موجب الإعراب، كما قال الحطيئة:

شاقتك أظعانٌ لليلى يوم ناظرةٍ بواكرْ

في الآل ترفعها الحداة كأنها سحقٌ مواقرْ

وهذه القصيدة موقوفةٌ، ولو أطلقت أبياتها لكانت مرفوعةً كلها"[9].

ويرى الدكتور عبدالله الطيب أنه ربما كانت أذواق الجاهليين تقبل الإقواء؛ لأنهم كانوا ينشدونه بالسكون، يقول: "ويظهر أن الأذواق الجاهلية كانت تقبل هذا، ولعل السبب في قبولها له أنهم كانوا يقفون كثيرًا بالسكون في القوافي المطلقة، فيقولون: (مزود)[10]، و(الأسود)[11]، ولكن أذواق المحدثين، وأكثر شعراء الإسلام نبت عن الإقواء، فتجنبوه في منظوماتهم"[12].

وقد تباينت مواقف النحاة من المخالفات الشعرية، فذهب بعضهم إلى أنها ما يضطر إليه الشاعر، وليس له عنه مندوحة، ومنهم ابن مالكٍ، يقول عن أحد الأبيات، وهو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

:" وليس هذا فعل مضطر، بل فعل مختارٍ؛ لتمكنهما من أن يقولا:

ما أنت بالحكم المرضي حكومته .. "[13].

وقد ذهب بعضهم إلى أنها ما وقع في الشعر، سواءٌ كان عنه مندوحةٌ أم لا[14].

أما ابن فارسٍ فيراها خطأً، يقول:" والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون، فأما لحنٌ في إعرابٍ أو إزالة كلمةٍ عن نهج صوابٍ فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز،...، فكله غلطٌ وخطأٌ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط"[15]، ومنهم من ذهب إلى أنها شذوذٌ وخروجٌ على القاعدة[16].

ولسنا بصدد التعرض لظاهرة الضرورة الشعرية، فقد كتب فيها كثير من الكتب والمقالات، لكن الذي يعنينا في هذه الدراسة هو الشواهد الشعرية التي وردت عند سيبويه، وحركة حرف الروي فيها تخالف ما قعد له سيبويه والنحويون قبله، هل قال سيبويه: إنها حركة القافية أو الروي، أم أنه استخدم ما لديه من أدواتٍ لرد هذا الخروج إلى ما أصل له هو والخليل في نظرية العامل والمعمول.

وكان الدافع إلى اختيار هذه الأبيات التي الشاهد فيها في نهايتها، أي: حرف الروي هو الخروج من إشكالين: أولهما تحديد مفهوم الضرورة، والآخر وجود روايةٍ أخرى صحيحةٍ لا شاهد فيها؛ لأن هناك

أبياتًا فيها رواياتٌ أخرى ذكرها خدام كتاب سيبويه من النظار والمفتشين، كالسيرافي وابنه ، وأبي جعفرٍ النحاس، والأعلم الشنتمري، وغيرهم ممن اعتنوا بشرح أبيات الكتاب.

إن هذه الدراسة ستلقي الضوء على هذه الشواهد الشعرية التي تعارضت فيها قواعد النحو مع قواعد العروض والموسيقى، حيث سيقوم الباحث بجمع هذه الشواهد الشعرية من كتاب سيبويه فقط؛ لأن ما عداه من الكتب النحوية تدور في فلكه مع زياداتٍ لا تقدم أو تؤخر كثيرًا، ثم سيقوم الباحث بدراسة نماذج من هذه الشواهد النحوية؛ لنرى كيف تعامل معها سيبويه، وهل انتصر للشاعر على حساب أصوله وقواعده، أم أنه راعى ما وضعه من أصولٍ وقواعد، وخطأ الشعراء، أو أنه ارتضى رأيًا وسطًا، يحاول فيه التوفيق بين قواعده وخروج الشعراء عليها، ثم سنبين في كل شاهدٍ ما يراه الباحث صوابًا.

المبحث الأول: في باب إعراب الأفعال وبنائها.

وقد درسنا هذا المبحث اثني عشر شاهدا، وهي على النحو التالي:

أولًا: أنشد سيبويه الأبيات الآتية شاهدا على نصب المضارع، الذي هو (أستريحا)، و(فيعقبا) و(فيعصما) بعد فاء السببية، مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفي، اضطرارا:

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستريحا

ثمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقَبا

لنا هضبةٌ لا يدخل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير فيعصمَا

يقول: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب؛ وذلك لأنك تجعل (أنْ) العاملة، فمما نصب في الشعر اضطرارًا قوله:

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحَا

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبَا

وهو ضعيف في الكلام.

وقال طرفة:

لنا هضبةٌ لا يدخل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير فيعصما"[17].

فالنصب عند سيبويه والنحويين ضعيف في النثر لا يجوز، أما إن ورد في الشعر فهو ضرورة، وعامل النصب (أن) مقدرة، ولكنهم لم ينقلوا لنا جواز النصب إلا في آخر الألفاظ، وهي خاضعة لقواعد الإنشاد وموسيقى الشعر.

والأبيات التي استدل بها سيبويه لا يصح الاستدلال بها من ثلاثة أوجهٍ:

الأول:: لو سلمنا بصحة الرواية في هذا الأبيات فإنه لا يقوم دليلاً على النصب بأن المضمرة في الواجب؛ لأن النصب ناشئٌ عن حركة الروي التي يقتضيها الإنشاد وموسيقى الشعر، وليست بأثرٍ من عاملٍ، كما يتوهم النحويون، وقد صرح بذلك بعض النحويين، يقول ابن السراج:" تغير وجه الإعراب للقافية:

من ذلك إدخال الفاء في جواب الواجب ونصب ما بعدها، وهذا لا يجوز في الكلام"[18].

ويقول ابن مالكٍ: "أصل الكلام: ألحق بالحجاز فأستريح، ولكن لما كان الروي مفتوحًا اضطر، فنصب"[19].

الثاني: إن في كل الأبيات التي أوردها سيبويه رواياتٍ أخرى لا ضرورة فيها، ولا شاهد، ولذا فإننا سنناقش كل بيتٍ على انفرادٍ.

فالبيت الأول "فأستريحا" يحتاج إلى نظرٍ من وجهين:

أولًا: إنه رُوِي "لأستريحا"، يقول الأعلم الشنتمري: "وقد قيل: الرواية (لأستريحا)"[20]، ويقول أيضًا:" ويروى (لأستريحا)، ولا ضرورة فيه على هذا"[21]، ويقول القيسي:" ويروى: (لأستريحا)، ولا شاهد فيه على هذه الرواية"[22]، ويقول السيوطي: "قال ابن يسعون: وقد زعم بعض المتأخرين أنه روي: (لأستريحا)، ولا إشكال على هذا"[23]، ويقول البغدادي:" قال الأعلم: ويروى: (لأستريحا)، ولا ضرورة فيه على هذا"[24].

ثانيًا إن هذا البيت بيت مفرد، وقد نسب للمغيرة بن حبناء، وليس في ديوانه، يقول البغدادي: "والبيت لم يعزه أحد من خدمة كتاب سيبويه إلى قائل معين، ونسبه العيني، وتبعه السيوطي في "أبيات المغني" إلى المغيرة بن حبناء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي. وقد رجعت إلى ديوانه، وهو صغير، فلم أجده فيه"[25]، لذا فإن الاستشهاد بهذا البيت يسقط، ولا داعي لأن يقعد النحويون للنصب في الواجب اعتمادا على مثل هذا الشاهد المشكوك في روايته ونسبته.

أما بيتا طرفة والأعشى فقد جاءت فيهما رواية أخرى لا شاهد فيها، ولذلك اعترض المبرد على سيبويه، وزعم أن رواية سيبويه رواية رديئة، والرواية الجيدة هي "ليعصما"، يقول المبرد:" وقال الشاعر:

لنا هضبةٌ لا يدخل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير فيعصما

هذا إنشاد بعضهم، وهو في الرداءة على ما ذكرت لك، وأكثرهم ينشد: ليعصما، وهو الوجه الجيد"[26]، وقد أشار السيرافي والأعلم الشنتمري إلى هذه الرواية، يقول السيرافي:" ويروى: (ليعصما)، و(ليعقبا)؛ ولو روي جميع ذلك باللام لكان مستقيما غير خارج من المعنى، ولا داخل في الضرورة[27].

ويقول الأعلم الشنتمري:"ويُرْوى (ليعصما)، ولا ضرورة فيه على هذا"[28] والرواية في شرح ديوان الحماسة: (ليعصما)"[29].

والقصيدة التي ورد فيها الشاهد، ليست من شعر طرفة الثابت الذي رواه الأصمعي وغيره من الثقات، ولكنها من صلة الديوان[30].

الثالث: إن النصب بعد الفاء لا يكون إلا بعد سبعة أشياء، هي: الأمر، والنهي، والتمني، والاستفهام، والنفي، والترجي، والدعاء، وليس الواجب منها، يقول ابن عصفور:" وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفًا لما قبله، وكان ما قبله أمرا أو نهيا، أو استفهاما، أو تحضيضا، أو عرضا، أو دعاء، أو نفيا"[31].

والذي نراه إن صحت الرواية في (أستريحا) و (يعقبا) و(فيعصما) أنها ليست منصوبة بأن المقدرة، وإنما نصبت بسبب موسيقى الشعر مراعاة لحرف الروي ، لأنها وقعت في قصائد منصوبة القوافي، فلغة الشعر هي التي أوجبت هذا، والدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال، لكن سيبويه قدر لها عاملا مضمرا مع تصريحه بأنها ضرورة، وهذا القول بإضمار (أن) التزام منه بنظرية العامل والمعمول التي يفسر اللغة في ضوئها، والتي تنص على أنه لا بد أن يكون لكل معمول عامل يعمل فيه ظاهرا أو مضمرا.

ثانيًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أمْلِكِ الضُّرَّ أَنْفَعُ

شاهدًا على رفع (أنفعُ) في موضع الجواب، إذ جعله على التقديم والتأخير، كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضر، يقول:" ولا يجوز في (متى) أن يكون الفعل وصلا لها، كما جاز في (من) و(الذي)، وسمعناهم ينشدون قول العجير السلولي:

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ولكن متى ما أمْلكِ الضر أنفعُ

والقوافي مرفوعةٌ، كأنه قال: ولكن أنفعُ متى ما أملك الضر، ويكون (أملك) على (متى) في موضع جزاءٍ، و(ما) لغوٌ، ولم يجد سبيلا إلى أن يكون بمنزلة (من)، فتوصل"(32).

وقد أورده النحويون بهذا المعنى، يقول ابن السيرافي:" الشاهد فيه أنه رفع (أنفع) في موضع الجواب، وإنما رفعه؛ لأنه قدره قبل الشرط، كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضر"[33].

فسيبويه أوَّل البيت على التقديم والتأخير؛ لئلا يرد جواب الشرط مرفوعًا، لكن المبرد لم يسلم له بهذا التأويل، وجعل الضرورة في حذف الفاء، أي: فأنا أنفع، يقول البغدادي:" والضرورة عند المبرد إنما هي في حذف الفاء من (أنفع) و(تصرع)"[34][35].

وقد أورد ابن السراج رد المبرد على سيبويه دعواه في التقديم والتأخير، يقول:" قال أبو العباس رحمه الله: أما قوله: آتيك إن أتيتني فغير منكر ولا مرفوع استغنى عن الجواب بما تقدم، ....،ولم تجزم (إن) شيئا فيحتاج إلى جوابٍ مجزومٍ أو شيءٍ في مكانه،...،وهذه الأبيات التي أنشدت كلها لا تصلح إلا على إرادة الفاء في الجواب، كقوله:

(الله يشكرها)، لا يجوز إلا ذلك"[36].

وما قاله سيبويه والمبرد لا يستقيم من وجوهٍ:

أولًا: إن كلا القولين يؤدي إلى التقدير والإضمار، وهما خلاف الأصل، يقول الأنباري: "وما لا يفتقر إلى تقديرٍ أولى مما يفتقر إلى تقديرٍ"[37]، فسيبويه والمبرد يرفضان أن يظهر لأداة الشرط عمل في اللفظ في فعل الشرط، ثم لا يكون له جواب مجزوم جزما ظاهرا؛ ولذا حملا النص على غير ظاهره، وهذا لا يستقيم.

ثانيًا: إن (أنفع) هو جواب الشرط، كما هو ظاهر من معنى البيت، والرفع إنما كان لأجل قواعد الشعر وضوابطه؛ لأن البيت من قصيدةٍ مرفوعةٍ، رواها صاحب الأغاني، وإليك بعضا من أبياتها[38]:

ألـمـا على دارٍ لزينب قد أتى لها بلوى ذي المرخ صيفٌ ومربعُ

رددت له ما أفرط القتل بالضحى وبالأمس حتى اقتاله فهو أصلعُ

ولست بمولاه ولا بابن عمه ولكن متى ما أملك النفع أنفعُ

ثالثًا: ذكر ابن عصفورٍ أن (أملك) مرفوع، وعلى هذا فلا شاهد، يقول:" وإذا تقدم أسماء الشرط (لكن)، أو أضيف إليها ظرف زمانٍ فإن الفعل يرتفع، ويبطل معنى الشرط كقوله:

ولكن متى ما أملك الضر أنفع"[39].

وكان الرماني قد جوز الرفع في (أملك)، يقول الرماني:" ويجوز في (أملك) الرفع على إلغاء (ما)، كأنه قال: ولكن أنفع متى أملك الضر، وتكون (متى) على طريقة الاستفهام، وموضع (متى) نصب بـ(أملك)"[40]، فسيبويه يدرك أن (أنفع) جواب الشرط الجازم وقع مرفوعا بدليل قوله: "والقوافي

مرفوعةٌ"، غير أن هذا مخالفٌ لما تنص عليه نظرية العامل من وجوب عمل (ما) الشرطية في فعلين؛ لذا فإنه أول البيت على التقديم والتأخير حتى تسلم له قواعده وأصوله التي وضعها.

ثالثًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

فلم أر مثلها خباسة واحدٍ ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله

شاهدا على نصب (أفعله) بإضمار (أنْ)، أراد: بعد ما كدت (أنْ أفعلَهْ)؛ يقول:" ومثله قول الأحوص:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها

فحملوه على ليسوا بمصلحين، ولست بمدركٍ، ومثله لعامر بن جوينٍ الطائي:

فلم أر مثلها خباسة واحدٍ ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفْعَلَهْ

فحملوه على (أنْ)؛ لأن الشعراء قد يستعملون (أنْ) ههنا مضطرين كثيرًا"[41].

وما قاله سيبويه عن هذا البيت يحتاج إلى نظرٍ من وجوهٍ:

أولًا: إن (أنْ) من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، ولا تعمل وهي محذوفة، يقول الأنباري:" وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي ألا تعمل مع الحذف"[42]، كما أن سيبويه يرى أن دخول (أنْ) في خبر (كاد) خاص بالشعر كما ذكر في النص السابق، ويقول في نص آخر:" وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل ، شبهوه بـــ(عسى)، قال رؤبة:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا" [43].

فيكون في كلام سيبويه ضعفٌ من وجهين: عمل (أنْ) محذوفة، ودخولها في خبر (كاد).

ثانيًا: إن التوهم في العربية ضعيف، وقد وصفه سيبويه بالرداءة والغلط، يقول:" وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب، يقولون: ادعِه من (دعوت)، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: (رُدِّ يا فتى)، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أن لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا"[44].

ثالثًا: إنه لا حجة لسيبويه في هذا البيت، لأن استدلاله معتمد على آخر حرف في البيت، وهو خاضع لموسيقى الشعر وقواعده، لا لقواعد النحو وضوابطه، ففتحة اللام في (أفعله) اقتضتها ضوابط الشعر وقوانينه، والشاعر إذا تعارضت قوانين الشعر مع قواعد النحو، التزم قواعد الشعر وموسيقاه، وترك النحو جانبًا، وإليك القصيدة تجد اللام مفتوحة فيها، يقول أبو محمد بن الأعرابي الغندجاني: "وهذه الأبيات قالها عامر بن جوينٍ الطائي في هندٍ أخت امرئ القيس ابن حجر، لما هرب من النعمان بن المنذر، ونزل عليه، فأراد عامر الغدر به، فتحول عنه. وهي:

أأظعان هندٍ تلكم المتحمله لتحزنني أم خلتي متدللهْ

فما بيضةٌ بات الظليم يحفها ويفرشها زفا من الريش مخمَلَهْ

فلم أر مثلها خباسة واحدٍ ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعلَهْ"[45].

وقد كان سيبويه في سعة ومندوحة لو قال: إن النصب في هذا الشاهد إنما كان من أجل القافية، ولكن هذا يتعارض مع ما وضعه من أصول وقواعد؛ إذ تنص أصول النحويين على أنه لا بد لكل معمول من عامل ظاهر أو مضمر، إذ يستحيل وجود معمول من غير عامل.

رابعًا: أنشد سيبويه البيتين الآتيين:

ترفع لي خندفٌ والله يرفع لي نارًا إذا خمدت نيرانهم تَقِدِ

إذا لم تزل في كل دارٍ عرفتها لها واكفٌ من دمع عينك يسْجُمِ

شاهدين على الجزم بـ (إذا) اضطرارًا، يقول:" وقد جازوا بـها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ(إنْ)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جوابٍ،.....، وقال الفرزدق:

ترفع لي خندفٌ والله يرفع لي نارًا إذا خمدت نيرانهم تقدِ

وقال بعض السلوليين:

إذا لم تزلْ في كل دارٍ عرفتها لها واكفٌ من دمع عينك يسجمِ

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأٌ"[46].

وما قاله سيبويه عن الجزم بـ (إذا) مستدلا بهذين البيتين يحتاج إلى نظرٍ من وجهين:

أولًا: إن سيبويه لم يفرق بين الضرورة وبين قواعد الشعر، فالشاعران لم يرتكبا ضرورةً في (تقد) و (يسجم)، ولكنهما ملتزمان بقواعد الشعر وموسيقاه في المحافظة على حرف الروي المكسور، يقول البغدادي عن البيت المنسوب للفرزدق:" وهو مجزومٌ، وكسرة الدال للروي"[47].

ثانيًا: ليس البيت الأول من شعر الفرزدق، فهو مجهول القائل، ولكنه منسوب إليه، وهو بيت مفرد لا سابق له ولا لاحق، والبيت المجهول لا يحتج به، يقول الأنباري:" البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به"[48].

وأما البيت الثاني فنسبه سيبويه لبعض السلوليين، ولكنه لجريرٍ في ديوانه من قصيدةٍ بائيةٍ، مطلعها:

عجبت لهذا الزائر المترقب وإدلاله بالصرم بعد التجنبِ

ورواية الشاهد في ديوانه[49]:

إذا لم يزل في كل دارٍ عرفتها لها ذارفٌ من دمع عينيك يذهبِ

فالكسرة في (يذهب) أو (يسجم) على رواية سيبويه ليست أثرًا لعامل، ولكنها حركة حرف الروي.

خامسًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

عجبت والدهر كثيرٌ عجبُه من عنزي سبني لم أضربُه

شاهدًا على نقل حركة الهاء في "أضربه" إلى الباء قبلها، يقول:" هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار؛ ليكون أبين لها، كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضربته، واضربه، وقده، ومنه، وعنه، سمعنا ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء، حيث حركوا لتبيانـها، قال الشاعر، وهو زيادٌ الأعجم:

عجبت والدهر كثيرٌ عجبُه من عنزي سبني لم أضربُه

وقال أبو النجم: فقربن هذا وهذا أزحله"[50].

وما قاله سيبويه في هذا النص يحتاج إلى نظرٍ من ثلاثة أوجهٍ:

أولًا: إن سيبويه خلط بين مستويين لغويين مختلفين، وهما لهجة بعض العرب في الكلام ،والشعر الذي أورده، ولكل ضوابطه.

ثانيًا: إن الضمة التي على الفعلين (أضربُه) و (أزحله) ليست دليلًا على هذه اللغة؛ لأن الحركة في الفعلين حركةٌ اقتضتها موسيقى الشعر وأحكامه، وهذه بعض من أشطار أرجوزة أبي النجم العجلي[51].

نمد حبلًا فوق خط نعدلُه نقول قدم ذا، وهذا أزحلُه
وقام مشقوق القميص يعجلُه

أما بيت زيادٍ الأعجم فهو بيتٌ مفردٌ لا سابق له ولا لاحق[52].

ثالثًا: إن هذه اللغة التي حكاها ضعيفة، وقد غلطها ابن مجاهدٍ، يقول:" قوله: " وتواصوا بالصَّبُر" [البلد: 17] ، حدثني سلمان بن يزيد البصرى، قال حدثنا أبو حاتمٍ قال قرأ أبو عمرٍو "بالصّبُر"، يشم الباء شيئًا من الجر، ولا يشبع، وحدثني الجمال عن أحمد بن يزيد عن روحٍ عن أحمد بن موسى عن أبي عمرٍو بالصبر مثله، قال أبو بكر بن مجاهد: هذا الذي قال أبو حاتم لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء"(53)

سادسًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

فقلت تحمل فوق طوقك إنـها مطبعةٌ من يأتِـها لا يضيرُها

شاهدًا على رفع الفعل في جواب الشرط المجزوم، حيث ورد الفعل (يضيرها) مرفوعًا، وحقه الجزم، يقول: "وتقول: آتي من يأتيني، وأقول ما تقول، وأعطيك أيها تشاء، هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيحٌ أن تؤخر الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على (الذي)، ولو جزموه هاهنا لحسن أن تقول: آتيك إن تأتني، فإذا قلت: آتي من أتاني، فأنت بالخيار إن شئت كانت (أتاني) صلة، وإن شئت كانت بمنزلتها في (إنْ)، وقد يجوز في الشعر آتي من يأتني، وقال الهذلي:

فقلت تحمل فوق طوقك إنـها مطبعةٌ من يأْتِـها لا يضيرُها

هكذا أنشدناه يونس، كأنه قال: لا يضيرها من يأتـها"[54].

وما قاله سيبويه في هذا النص يحتاج إلى نظرٍ من وجوهٍ:

أولًا: إن سيبويه ساوى بين (ما) الموصولة و (ما) الشرطية، وكذلك الأمر في (مَنْ)، وهذا محل نظرٍ؛ لأن لكل منهما دلالة خاصة.

ثانيًا: إن الذي يفرق بين الموصولة والشرطية عند سيبويه هو العمل، فإذا جزمت كانت شرطيةً، وإذا لم تعمل كانت موصولةً.

ثالثًا: إن سيبويه خلط بين مستويين من مستويات اللغة، وهما الكلام والشعر، حيث حكم على أنه قبيح في النثر، يقول: "وذلك أنه قبيح أن تؤخر الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على (الذي)"[55]، وأجازه في الشعر مستدلا ببيت الهذلي.

رابعًا: إنه لا حجة لسيبويه في بيت الهذلي من وجهين:

أولًا: إن استدلاله بالبيت معتمد على آخر حرفٍ في البيت، وهو خاضع لموسيقى الشعر وقواعده، لا لضوابط النحو ومقتضياته، وإليك بعضا من أبيات هذه القصيدة[56]:

ما حمل البختي عام غياره عليه الوسوق برها وشعيرُها
أتى قرية كانت كثيرا طعامها كرفغ التراب كل شيء يميرُها

ثانيًا: إن في موضع الشاهد روايةً أخرى، يقول السكري:" ويروى: (مَنْ نَابـَهَا)"[57]، ولا شاهد على هذه الرواية.

سابعًا: أنشد سيبويه الأبيات الآتية:

نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثًا متى ما يأتك الخير ينفعَا
فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعَا

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخًا على كرسيه معممَا

شاهدًا على إدخال النون الخفيفة في (ينفعا) و (تمنعا)، و (يعلما)، وذلك قليل في الشعر، يقول سيبويه: "وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب، وقال الشاعر:

نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثًا متى ما يأْتِكَ الخير ينفعَا

وقال ابن الخرع:

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأْ منه فزارة تمنَعَا

وقال:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخًا على كرسيه معمما

شبهه بالجزاء، حيث كان مجزومًا، وكان غير واجبٍ، وهذا لا يجوز إلا في اضطرارٍ "[58].

وما قاله سيبويه في هذه الأبيات بحاجةٍ إلى نظرٍ من وجوهٍ:

أولًا: إن سيبويه ذكر أن النون الخفيفة تلحق الأفعال في الواجب في الشعر قليلًا، مستدلا بهذه الأبيات، مع أن هذه الأبيات لم تنته بالنون، وإنما انتهت بالألف، والألف في الأبيات ألف الإطلاق، والواجب في هذه الأفعال حسب قواعد النحو أن تكون مجزومة، ولكنها جاءت بالألف وفق ما تقتضيه صناعة الشعر، لكن سيبويه زعم أنها مؤكدة بنون انقلبت ألفا.

ثانيًا: إن تأكيد الفعل المجزوم بـــ(لم) النافية شاذ ونادر، يقول البغدادي: "ودخلت النون على الفعل المنفي بـــ(لم)، كما دخلت عليه في قول الآخر: يحسبه الجاهل ما لم يعلما

ولا يجوز مثل هذا في سعة الكلام إلا شاذا، نحو قراءة أبي جعفرٍ المنصور: "ألم نشرحَ لكَ"[59].

و(ما لم يعلما) ليس مؤكدًا بالنون المنقلبة ألفا، بل أصله الإسكان، وجاء بالألف وفقًا لقواعد الشعر والإنشاد، يقول البغدادي:" وقال الشاعر: يحسبه الجاهل ما لم يعلما.

ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون لمكان قوله: (معمما) بالألف؛ لأن النون لا تكون وصلاً مع الألف في لغة من يجعلها وصلاً ولا رويا مع الميم إلا في الإكفاء وهو عيب في قوافي الشعر"[60].

ثالثًا: إن قول النحويين إن نون التوكيد الخفيفة تقلب ألفًا ناتج عن رؤيتهم لها في المصحف مكتوبة بالألف، ولذا قالوا بهذا الحكم، وهذا وهم منهم، يقول ابن خالويه:" {لنسفعًا} [العلق: 15]اللام لام تأكيدٍ، و(نسفع) فعل مستقبل، والنون نون التوكيد، وتكتب في الخط ألفًا؛ لأنها كالتنوين، وليس في القرآن نون التوكيد مخففةً إلا قوله: "لنسفعًا"، وقوله: {وليكونًا من الصاغرين} [يوسف: 32]"[61].

رابعًا: إن في البيت الأول روايةً أخرى بالكسر، يقول العيني:" وقد ذكره الجاحظ في (فخر قحطان على عدنان) في شعرٍ كله مخفوض، وهو:

أيا راكبًا إما عرضت فبلغن بني عامر عني وأبناء صعصعِ

نبتم نبات الخيزراني في الوغى حديثًا متى ما يأتك الخير ينفعِ

وهذا البيت كذا رواه سيبويه، وتبعه من جاء بعده، ولم يذكر خدمة كتابه تتمته، ولا شرحوه شرحا وافيا بمعناه، وإنما قال الأعلم: هجا قوما، فوصفهم بحدثان النعمة ....،هذا كلامه بحروفه، وقد رواه غير سيبويه بكسر العين من (ينْفَعِ)، على أنه جواب مجزوم، وكذا رواه الأصمعي بلفظ: متى ما يدركِ الخير ينفعِ"[62]، وهذه هي رواية ديوان النجاشي[63].

خامسًا: إن في الشاهد الثالث روايةً أخرى، يقول ابن السيرافي: "كذا أنشده سيبويه:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما

والذي رأيته: (يحسبه الناظر لو تكلما).

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، والشاهد في إنشاد سيبويه، على أنه أدخل النون الخفيفة على الفعل المجزوم بـ(لم)"[64]، وقد ذهب بعض من النحويين إلى أن الألف ليست مبدلة من النون، ولكنها ألف الاثنين؛ لأنه خاطب الواحد بخطاب الاثنين، يقول السهيلي: "وقد قيل في مثل هذا: إنه لم يرد النون الخفيفة وإنما خاطب الواحد بخطاب الاثنين، وزعموا أنه معروفٌ في كلام العرب، وأنشدوا في ذلك:

فإن تزجراني يا ابن عفان أزدجر وإن تدعاني أحم عرضًا ممنعا"[65].

ثامنًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع إنك إن يصرعْ أخوك تصْرَعُ

شاهدًا على وقوع جواب الشرط مضارعا مرفوعا، وحقه الجزم، فجعله على التقديم والتأخير، يقول:" ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أن (إنْ) هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع إنك إن يُصْرعْ أخوك تُصْرَعُ

أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك"[66].

وكلام سيبويه في هذا البيت يحتاج إلى نظرٍ من ثلاثة أوجه:

أولًا: إن ما ذهب إليه من تعليق الشرط بين المبتدأ والخبر ضرورة أيضا، فقد خرج من ضرورة إلى ضرورة، يقول الرضي الاستراباذي: "لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلا ضرورة، فلا يقال: زيد إن لقيته كريم، بل يقال: فكريم، أي: فهو كريم"[67].

ثانيًا: إن الذي منع سيبويه من جعل (تُصْرَعُ) هو جواب الشرط أمر شكلي يتعلق بنظرية العامل التي تنص على أن لكل عامل معمولًا، ولذا فإنه رفض أن يظهر لأداة الشرط عمل في اللفظ، ثم لا يكون له جواب مجزوم؛ ولذا حمل النص على غير ظاهره، وهذا لا يستقيم.

ثالثًا: إن زعم سيبويه أن هذا قد جاء في الشعر مستدلا بهذا البيت لا يصح؛ لأن الحركة في (تصرع) حركة حرف الروي الذي تراعى فيه موسيقى الشعر، ولذا فهي لا تقوم دليلًا على رفع الجواب.

رابعًا: إن في البيت روايةً أخرى، يقول ابن السيرافي: "وجدت هذا الشعر في الكتاب منسوبًا إلى جرير بن عبد الله البجلي، والشعر لغيره من بجيلة، وقال أبو الخثارم البجلي في منافرة بجيلة وكلبٍ، وتحاكموا إلى الأقرع بن حابسٍ، فقالت بجيلة: نحن إخوة نزارٍ، ولهم الأحاديث، فقال في ذلك أبو الخثارم:

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع إني أخوك فانظرن ما تَصْنَعُ

إنك إن تصرع أخاك تصرعوا إني أنا الداعي نزارًا فاسمعُوا

وجعل (تصرعوا) للجماعة. يريد: الأقرع وقومه، ولا شاهد فيه على هذا الوجه"[68].

كما أن هناك قصيدةً أخرى وردت مجرورة القوافي، أوردها الغندجاني، يقول:"

إنك إن تصرع أخاك تُصْرَعُوا إني أنا الداعي نزارًا فاسمعوا

قال: جعل "تصرعوا" للجماعة، يريد الأقرع وقومه، ولا شاهد فيه على هذا الوجه. ويروى هذا الرجز مجرورًا، وأنشد:

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع إنك إن تصرع أخاك تُصْرَعِ

ها إن ذا يوم علاً ومجمع ومنظرٍ لمن رأى وَمَسْمَعِ"[69].

والدليل متى تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

المبحث الثاني: في الأسماء في بابي المرفوعات والمنصوبات.

وقد حصرنا في هذا المبحث ثلاثة شواهد على النحو التالي:

أولًا: أنشد سيبويه البيتين الآتيين:

من صد عن نيرانـها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ

شاهدًا على أن (لا) هنا عاملة عمل (ليس)، يقول:" وقد جعلت، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة (ليس)، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداءٍ، وأنها لا تعمل في معرفةٍ، فمن ذلك قول سعد بن مالكٍ:

من صد عن نيرانـها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ"[70].

وما قاله سيبويه يحتاج إلى نظرٍ من وجوهٍ:

أولًا: الذي نراه أن لغة الشعر هي التي جعلت (لا براح) مرفوعة، وما يراه الخليل تعليل ضعيف، لأنه يعتمد على نظرية العامل والمعمول التي يلجأ فيها النحويون إلى التعليل والأقيسة الفاسدة التي لا تستقيم مع واقع اللغة.

ثانيًا: إن القول بعمل (لا) عمل (ليس) ضعيف، وقد ضعفه كثير من النحويين، يقول الزجاجي: "وإن شئت جعلتها بـمعنى (ليس)، فرفعت بـها، وهو أضعف الوجهين، كما قال الشاعر:

من صد عن نيرانـها فأنا ابن قيسٍ لا براح "[71].

ويقول الرضي:" وهي في نحو: (براح)، (ولا مستصرخ)، الأولى أن يقال هي التي في نحو: لا إله إلا الله، أي: "لا" التبرئة،..... ويشذ في غير ذلك نحو: (لا براح)، وذلك لضعفها في العمل، كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها"[72].

ويقول الرضي أيضًا: "ولا نقول: إن (لا) الثانية ههنا تعمل عمل (ليس)، كما قال بعضهم؛ لما قدمنا: أنه لم يثبت في كلامهم عمل (لا) عمل (ليس)، بل لم يرووا إلا كون الاسم بعدها مرفوعًا، والخبر محذوفٌ، نحو: (لا براحُ)، و(لا مستصرخُ)، فظنوا أنها عاملة عمل (ليس)، والحق أنها (لا) التبرئة، ملغاة، لم تكرر للضرورة"[73].

أما أبو حيان فذهب إلى عدم جواز إعمالها عمل (ليس)؛ لأن البيتين نادران، وأن ذلك غير مسموعٍ ، يقول:" ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهبًا حسنًا؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلًا، ولا في نظم إلا في ذلك البيتين النادرين، ولا ينبغي أن تبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب لا قليلا ولا كثيرا، فيكون قياسًا مطردًا، بل قال سيبويه: "وزعموا أن بعضهم قرأ: "ولات حينُ مناصٍ"، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالكٍ:

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ

فجعلها بمنزلة (ليس). انتهى كلام سيبويه"[74].

وهذا هو الذي نراه في عمل (لا) عمل (ليس)، إذ لم يثبت عملها في كلام العرب، وكل الأبيات التي استدل بها النحويون (لا براح) و(لا مستصرخ) يدخلها الاحتمال؛ لأنها حرف روي تراعى فيه موسيقى الشعر، فرفعها إنما كان من أجل القافية، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، لكن

سيبويه وجد ما بعدها مرفوعًا، فحملها على (ليس) مع تصريحه بضعف ذلك، يقول:" (لا براحُ)، والنصب أجود وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت: لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة (ليس)"[75].

لكنه لم يصرح بأن الرفع في (لا براح) مما يكون في الشعر اضطرارًا كعادته؛ وهذا ما جعل بعض النحويين المتأخرين يجيز إعمالها عمل ليس في النكرات اعتمادًا على ما ذكره سيبويه، يقول ابن مالكٍ:" ومن عمل (لا) مجردة من التاء عمل (ليس):

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ"[76].

ثانيًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

وكل أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدانِ

شاهدًا على أنه جعل (إلا الفرقدان) وصفًا لـ (كل أخٍ)، يقول:" وقال عمرو بن معدي كرب:

وكل أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدانِ

كأنه قال: وكل أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه إذا وصفت به كلا، كما قال الشماخ:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضم نفسه لوصل خليلٍ صارمٌ أو معارز"[77].

وما قاله سيبويه يحتاج إلى نظرٍ من وجوهٍ:

أولًا: إن زعمه أن (إلا) في هذا الشاهد بمعنى (غيرٍ) التي تفيد الوصف لا يستقيم؛ لأن المعنى متوجه إلى الاستثناء لا إلى الوصفية.

ثانيًا: إن الوصف لا يكون إلا بالأسماء المشتقة أو المؤولة بالمشتقة، و(إلا) حرف لا علاقة له بالوصفية.

ثالثًا: إن الذي دعا الشاعر إلى رفع (الفرقدان) هو ضوابط الشعر وقواعده، فالقصيدة منتهية بالألف والنون، ولا يصح أن يقول الشاعر: (إلا الفرقدين)، يقول الفارقي:"...، ولا يكون في البيت إلا الرفع؛ لأن القوافي مرفوعةٌكلها، وإنما ذكرنا فيه ما يجوز في مثله لو كان كلامًا"[78].

وهذه بعض أبيات القصيدة[79] تدل على ما نقول:

وذي فجعٍ عزفت النفس عنه حذار الشامتين وقد شجاني

أخي ثقةٍ إذا ما الليل أغسى إلى تمريد حبلي قد كفاني

وكل أخٍ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

ثالثًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

قد كنت داينت بـها حسانا مخافة الإفلاس والليانا

شاهدًا على جواز النصب على المحل، يقول:" وتقول: عجبت من ضرب زيدٍ وعمروٍ إذا أشركت بينهما، كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال هنا: ضارب زيدٍ وعمرًا، قال: عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرًا، كأنه أضمر (ويضرب عمرًا) أو (وضرب عمرًا)، قال رؤبة:

قد كنت داينت بـها حسانا مخافة الإفلاس والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا"[80].

وما قاله سيبويه في هذا النص الذي يقعد فيه لجواز النصب على المحل مستدلا بأبيات الرجز التي أوردها يحتاج إلى نظرٍ من وجوهٍ:

أولًا: إن الحمل على المحل من الأوهام التي اخترعها النحويون، ولا تمت إلى الواقع اللغوي بصلةٍ، والدافع للقول بالحمل على المعنى هو محاولة تبرير الحركة الإعرابية في ضوء نظرية العامل والمعمول.

ثانيًا: إن النصب على المحل ليس قياسًا، ولكنه خروج عن الأصل والقاعدة، فهو إلى الشذوذ أقرب، ولذا فإن الجمهور يمنعه، يقول السيوطي: "ومنع سيبويه والمحققون الإجراء على المحل؛ لأن شرطه أنه يكون محرزه لا يتغير عنه التصريح به، وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين، وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين، وجزم به ابن مالك لورود السماع به، كقوله: طلب المعقبِ حقه المظلومُ "[81].

وقد نصّ سيبويه على أن الجر على الظاهر أجود من الإجراء على الموضع، يقول:" وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصبًا، فتقول: هذا ضارب زيدٍ وعمرًا، كأنه قال: ويضرب عمرًا، أو وضاربٌ عمرًا،...، والجر أجود"[82].

ثالثًا: إنه لا حجة لسيبويه في ما رواه من أبيات الرجز، لأن استدلاله معتمد على آخر حرفٍ في البيت، وهو خاضع لموسيقى الشعر وقواعده، لا لضوابط النحو وقواعده، كما أن هذه الأبيات من الشعر المنسوب لرؤبة في ملحق ديوانه[83]، فهو من الشعر المجهول، وهو مما لا يحتج به [84].

وهذا كثير في أشعار العرب، يقول زهيرٌ بن أبي سلمى:

القائد الخيل منكوبًا دوابرها قد أُحكمت حَكماتِ القِدِّ والأبقا[85].

جاء في الحلبيات للفارسي: "أي: أحكمت حكمات القد وحكمات الأبق"[86].

ومثل ذلك قول الأعشى:

لا يسمع المرء فيها ما يؤنسه بالليل إبلا نئيم البوم والضوعا[87].

أي: نئيم البوم والضوع، وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

كأن أحور من غزلان ذي بقرٍ أعارها شبه العينين والجيدا [88].

والأصل: شبه العينين والجيد.

ثالثًا: أنشد سيبويه البيت الآتي:

كأن سلافةً من بيت رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماء

شاهدا على جعل المعرفة خبرا منصوبا والنكرة اسما في باب (كان)، يقول: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة (ضرب)، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدًا، وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خداش بن زهيرٍ:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ

وقال حسان بن ثابتٍ:

كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَهَا عسلٌ وماءُ "[89].

وما قاله سيبويه في هذا الشاهد بحاجة إلى نظر؛ لأن في هذا البيت روايات متعددة، يقول المبرد:" وكان المازني يروي:

يكون مزاجها عسلًا وماء.

يريد: وفيه ماء"[90].

وروي برفع الجزأين، يقول ابن السيرافي: "وقيل: قد قال بعضهم:

يكون مزاجها عسلٌ وماء

يجعل في (يكون) ضمير الأمر والشأن، ويرفع (مزاجها) بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر (يكون)"[91].

والذي يظهر لنا أن حسان أنشد البيت برفع الجزأين، لأن القصيدة مرفوعة القوافي، ولا يمكن نصبها، وهذا ترخصٌ تجيزه اللغة للشاعر.

أما رواية سيبويه بنصب (مزاجها) ورفع (عسلٌ وماء)، ورواية أبي العباس المبرد عن المازني:

يكون مزاجُهَا عَسَلًا وَمَاءُ

فمن تجويزات النحويين التي تخضع للعمل والعامل والمعمول، ولا يتصور أن العربي الناطق على مقتضى سجيته قالها، أو كان يلتزم بها.

الخاتمة

إن سيبويه كان يحاول التوفيق بين النصوص الشعرية والقواعد النحوية، وذلك بتأويل النصوص حتى تسلم له أصوله وقواعده التي وضعها.

كان سيبويه يعمد إلى تأويل النصوص عن طريق تقدير محذوف، أو بدعوى التقديم والتأخير، وذلك ليوائم بين أصوله وقواعده وبين المخالفة التي يراها في شعر الشاعر.

لم يكن سيبويه يخطئ الشعراء، أو يقدح في شعرهم، إذ لم نره يتعرض لهم فيما عرضنا له من شواهد، وهذا دليلٌ على احترامه للمسموع.

كان بإمكان سيبويه أن ينظر إلى هذه الشواهد نظرة واقعية، فيرجعها إلى لغة الشعر، وما تقتضيه القافية وحرف الروي، ولكنه لم يسلك هذا المسلك إلا نادرًا، وذلك عندما تكون المخالفة غير متعلقةٍ بالعامل والمعمول، حيث يقر بأنها ضرورةٌ.

إن اعتماد سيبويه على التأويل والتقدير في هذه الشواهد أدى إلى وجود أحكامٍ لا وجود لها في لغة العرب، ومنها إعمال (لا) عمل (ليس) اعتمادًا على (لا براح)، أو إبدال الألف من نون التوكيد الخفيفة، كما مر معنا.

يمكن القول إن سيبويه لم يكن يفرق بين أثر العامل النحوي الذي يراه واجب الظهور وبين ما تقتضيه قواعد الشعر وموسيقاه في القافية وحرف الروي.

إن سيبويه كان يقدر تقديراتٍ لا تقرها اللغة، كأن يقدر ضمير شأنٍ لا يحتاجه المعنى، أَوْ يقدر عاملا محذوفا كما مر في (بعدما كدت أفعلَه)

إن بعضًا من الأبيات التي احتج بها سيبويه مما لا يستدل به؛ لأنها إما مغيرة الرواية، أو أنها أبياتٌ مجهولة القائل، كما أنها مفردةٌ لا سابق لها ولا لاحق.

إن بعضًا من النحاة المتأخرين جعل هذه الظواهر التي رآها في هذه الشواهد لغةً لبعض العرب اعتمادًا عليها، وهذا لا يكون إلا إذا توافرت الشواهد والأدلة.

المصادر والمراجع:

- أبو البركات الأنباري (577ه): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بدون.
- أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد(324ه): السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية، 1400ه.
- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (316ه): الأصول في النحو، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- أبو حيان الأندلسي (745ه): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، الطبعة الأولى 1418هـ.
- أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(384 ه): شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)] [رسالة دكتوراه]، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.الطبعة: الأولى، 1431 هـ .
- أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري(275ه): شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، بدون.
- أبو سعيد السيرافي(368ه):شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 2008 م.
- أبو العباس المبرد (286ه): المقتضب، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمه، دار إحياء التراث الإسلامي بمصر 1399هـ.
- أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (421ه)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق، أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.
- أبو علي الفارسي (377ه) المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، بدون.
- أبو الفرج قدامة بن جعفر(337ه) ، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد 1963م.
- أبو الفرج الأصفهاني(356ه): الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر- بيروت، الطبعة الثانية.
- أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني(430ه)، فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار النبراس، بدون.
- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(276ه): الشعر والشعراء، تحقيق:أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، بدون.
- أبو النجم العجلي(130ه): ديوان العجلي، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد حمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام 1427ه.
- أبو هلال العسكري (395ه): الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى 1952م.
- أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي(487ه): الإفصاح في شرح أبيات مشكلة في الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، 1394ه.
- أحمد بن فارس بن زكريا(395ه): الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- الأخفش الأوسط (206ه)، القوافي، تحقيق/ أحمد راتب النفاخ، عام 1394ه.
- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (476ه): تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1415ه.
- الأعلم الشنتمري(476ه): النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى 1407ه

- بدر الدين العيني(855ه)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بـ " شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، لطبعة: الأولى، 1431 ه.
- الجاحظ عمرو بن بحر: الحيوان، (255ه)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، 1424هـ .
- جرير بن عطية الخطفى(110ه): ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (911ه): شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، نشر لجنة التراث العربي، الطبعة الأولى، 1386 هـ .
- جلال الدين السيوطي(911ه): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الحسين بن أحمد بن خالويه (370ه): إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، طبع عام 1985م.
- الحسن بن عبدالله القيسي (في حدود 545ه): إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1408ه.
- رؤبة بن العجاج (145ه): ديوان، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، بدون.
- الرضي الاستراباذي(686ه): شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، بدون.
- الزجاجي (337ه)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ 1985م.
- زياد الأعجم (132ه): ديوان، تحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى 1403ه.
- زهير بن أبي سلمى(609م)، ديوان، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية عام 1366ه.
- سيبويه (180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1408هـ.
- طرفة بن العبد (569م): ديوان ، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة الثانية، بدون.
- عبد القادر بن عمر البغدادي(1093ه): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي و اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، 1998م، بيروت.
- عبد القادر بن عمر البغدادي(1093ه):شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.
- عبد الرحمن السهيلي (581ه)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة العلم بجدة، بدون.
- عبد الله بن الطيب المجذوب (1424ه)، المرشد إلى فهم أشعار العرب، دار الآثار الإسلامية، وزارة الإعلام الكويت، الطبعة الثانية 1409 هـ .
- علي بن مؤمن بن عصفور (669ه)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419ه.
- عمر بن أبي ربيعة (93ه)، ديوان ، تحقيق/ فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 1416ه.
- قيس بن عمرو، النجاشي(94ه)، ديوان، تحقيق: صالح البكاري ،بيروت، الطبعة الأولى 1419ه.
- محمد بن سلام الجمحي(232ه): طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- محمد بن عبد الله بن مالك(672ه): شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى 1410هـ .
- محمد بن عبد الله بن مالك(672ه)، شرح الكافية الشافية ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، دار المأمون، الطبعة الأولى 1402ه.
- ميمون بن قيس(629م)،ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية،

- يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي(385ه):شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1974 م.

الهوامش:

(1) الجاحظ (255ه) الحيوان، تحقيق: عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، 1424ه، 18/3.

(2) أحمد بن فارس بن زكريا(395ه)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص11.

(3) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(276ه) الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، بدون. الشعر والشعراء ص89.

(4) الشعر والشعراء 90.

(5) محمد بن سلام الجمحي (232ه)، طبقات فحول الشعراء: ، تحقيق/:محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة. طبقات فحول الشعراء 21/1.

(6) الأخفش الأوسط (206ه)، القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، عام 1394ه. ص46

(7) أبو الفرج قدامة بن جعفر(337ه) ، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد 1963م.ص 210- 211.

(8) سيبويه(180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1408هـ، 204/4-206.

(9) أبو سعيد السيرافي(368ه)،شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 2008 م 323/2.

(10) إشارة إلى بيت النابغة: أمِنَ آلِ مَيّةَ رائحٌ ، أو مُغْتَدِ ، عجلانَ ، ذا زادٍ ، وغيرَ مزودِ.

(11) إشارة إلى بيت النابغة: زَعَمَ البَوارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَداً و بذاكَ خبرنا الغدافُ الأسود.

(12) عبد الله بن الطيب المجذوب (1424ه)، المرشد إلى فهم أشعار العرب، دار الآثار الإسلامية، وزارة الإعلام الكويت، الطبعة الثانية 1409 هـ /44.

(13) محمد بن عبد الله بن مالك (672ه)، شرح الكافية الشافية ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، دار المأمون، الطبعة الأولى 1402ه. 124/1.

(14) عبد القادر بن عمر البغدادي(1093ه): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي و اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، 1998م، بيروت 62/6.

(15) الصاحبي 468-469.

(16) أبو هلال العسكري(395ه): الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى 1952م 150.

(17) الكتاب 39/3-40.

(18) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج(316ه): الأصول في النحو ، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، 471/3.

(19) محمد بن عبد الله بن مالك(672ه): شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى 1410هـ ، 46/4.

(20) الأعلم الشنتمري(476ه): النكت في تفسير كتاب سيبويه: ، تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى 1407ه 715/1.

(21) الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (476ه): تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1415ه، 397.

(22) الحسن بن عبدالله القيسي (في حدود 545ه): إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق:محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1408ه، 347.

(23) جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (911ه): شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، نشر لجنة التراث العربي، الطبعة الأولى، 1386 هـ ، 497/1.
(24) خزانة الأدب 524/8.
(25) خزانة الادب 526/8.
(26) أبو العباس المبرد (286ه):المقتضب: ، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمه، دار إحياء التراث الإسلامي بمصر 1399هـ، 24/2.
(27) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 235/3 ، وانظر: عبد القادر بن عمر البغدادي(1093ه) ،شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، 115/4.
(28) النكت في تفسير كتاب سيبويه 716/1.
(29) أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (421ه)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق، أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، ص 113.
(30) طرفة بن العبد (569 قبل الميلاد)، ديوان ، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة الثانية، بدون 183.
(31) علي بن مؤمن بن عصفور(669ه)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419ه، 249/3.
(32) الكتاب 78/3.
(33) يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي(385ه) ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 19 م، 150/2
(34) خزانة الأدب 72/9.
(35) يشير إلى: إنك إن يصرع أخوك تصرعُ.
(36) الأصول 194/2.
(37) أبو البركات الأنباري(577ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بدون، 249/1.
(38) أبو الفرج الأصفهاني(356ه): الأغاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر- بيروت، الطبعة الثانية، 77/13.
(39) شرح جمل الزجاجي 320/2.
(40) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(384 ه)، شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)] [رسالة دكتوراه]، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.الطبعة: الأولى، 1431 هـ 981/1.
(41) الكتاب 307/1.
(42) الإنصاف في مسائل الخلاف 562/2.
(43) الكتاب 160/3.
(44) الكتاب 160/4.
(45) أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني(430ه)، فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار النبراس، بدون، 82.
(46) الكتاب 62/3.
(47) خزانة الأدب 20/7.
(48) الإنصاف في مسائل الخلاف 456/2.
(49) جرير بن عطية الخطفى (110ه): ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص 304.
(50) الكتاب 180/4.

(51) أبو النجم العجلي(130ه): ديوان العجلي، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد حمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام 1427ه، ص 319.
(52) زياد الأعجم(132ه): ديوان، تحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، الطبعة الأولى 1403ه، 45.
(53) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد(324ه)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة ،الطبعة الثانية ، 1400ه، 696.
(54) الكتاب 70/3.
(55) الكتاب 70/3.
(56) أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري(275ه)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، بدون 208/1.
(57) شرح أشعار الهذليين 208/1.
(58) الكتاب 515/3.
(59) خزانة الأدب 434/11.
(60) خزانة الأدب 479/11.
(61) الحسين بن أحمد بن خالويه (370ه)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، طبع عام 1985م، ص 140.
(62) بدر الدين العيني(855ه)، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، المشهور بـ " شرح الشواهد الكبرى"، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، لطبعة: الأولى، 1431ه، 1820/4.
(63) قيس بن عمرو، النجاشي(94ه)، ديوان، تحقيق: صالح البكاري ،بيروت، الطبعة الأولى 1419ه، ص 45.
(64) شرح أبيات سيبويه 240/2.
(65) عبد الرحمن السهيلي (581ه)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة العلم بجدة، بدون، 2/ 171.
(66) الكتاب 67/3.
(67) الرضي الاستراباذي(686ه): شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، بدون، 97/4.
(68) شرح أبيات سيبويه 127/2.
(69) فرحة الأديب 112.
(70) الكتاب 296/2.
(71) الزجاجي (337ه)،اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ 1985م، ص 103.
(72) شرح الرضي على الكافية 293/1.
(73) شرح الرضي على الكافية 169/2.
(74) أبو حيان الأندلسي (745ه): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1418 ه، 284/4.
(75) الكتاب 304/2.
(76) شرح التسهيل 376/1.
(77) الكتاب 334/2.
(78) أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (487ه): الإفصاح في شرح أبيات مشكلة في الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، 1394ه،ص 375.
(79) انظر: فرحة الأديب 201 ، وشرح شواهد المغني 216/1.
(80) الكتاب 191/1.

(81) جلال الدين السيوطي(911ه): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، 242/3.
(82) الكتاب 169/1-170.
(83) رؤبة بن العجاج(145ه):ديوان، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص 187.
(84) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 456/2.
(85) زهير بن أبي سلمى(609م)، ديوان، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية عام 1366ه. ص49.
(86) أبو علي الفارسي (377ه) المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، بدون، 296.
(87) ميمون بن قيس(629م)،ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، بدون. انظر: ديوان الأعشى 103.
(88) عمر بن أبي ربيعة (93ه)، ديوان ، تحقيق/ فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 1416ه، ص 106.
(89) الكتاب 49/1.
(90) المقتضب 92/4.
(91) شرح أبيات سيبويه 39/1.